

المحاضرة الثانية عشر

المعايير الجزائرية للتدقيق

أولاً: معايير التدقيق الدولية (ISA)

تعرف معايير التدقيق الدولية بأنها مجموعة من القواعد المهنية التي تهدف إلى توحيد ممارسات التدقيق المالي على مستوى العالم، وضمان جودة المعلومات المالية المنشورة. تلتزم المؤسسات والمهنيون بهذه المعايير لضمان مصداقية القوائم المالية أمام الأطراف ذات المصلحة (رزق أبو زيد الشحنة، 2015، ص 40).

1. الهيئات المشرفة على معايير التدقيق الدولية:

يتم إصدار هذه المعايير من قبل الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) من خلال مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). وتهدف هذه المعايير إلى تعزيز الثقة في عمل المدققين ورفع جودة الخدمات المقدمة (IAASB Handbook, 2017).

- الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC): تأسس عام 1977، ويضم أكثر من 159 عضواً من 124 دولة. وتتمثل مهمته في خدمة الصالح العام وتعزيز مهنة المحاسبة عالمياً.
- لجنة ممارسة التدقيق الدولية (IAPC): كلفت بإصدار منشورات معايير التدقيق والخدمات التابعة لها بالنيابة عن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين.

2. معايير التدقيق المقبولة عموماً (GAAS):

تتكون من 10 معايير أساسية مقسمة إلى ثلاث مجموعات: (أحمد قايد نور الدين، 2015، ص 22)

أ. المعايير العامة (الشخصية): تركز على الصفات الشخصية للمدقق وتشمل التأهيل العلمي والعملية، الاستقلالية والحياد، وبذل العناية المهنية.

ب. معايير العمل الميداني: تركز على تنفيذ عملية التدقيق وتشمل التخطيط والإشراف، دراسة نظام الرقابة الداخلية، وجمع أدلة التدقيق الكافية.

ج. معايير إعداد التقارير: تركز على مخرجات التدقيق وتشمل مطابقة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، الثبات في التطبيق، كفاية الإفصاح، وإبداء الرأي الفني.

ثانياً: معايير التدقيق الجزائرية (NAA):

قامت الجزائر بإصدار مجموعات من المعايير المحلية للتدقيق (Normes d'Audit Algériennes) بهدف التقارب مع الممارسات الدولية وتفعيل دور محافظي الحسابات في ظل الإصلاحات المحاسبية.

إن دراسة هذا الإطار المعياري تمكن المهني من بناء منهجية عمل رصينة تحميه من مخاطر المسؤولية المهنية وتضمن للمؤسسات والمستثمرين تقارير تدقيق مبنية على أسس علمية ومهنية متعارف عليها عالمياً (الجمهورية الجزائرية، 2011ب).

1. ماهية المعايير الوطنية للتدقيق ومصادرها التشريعية:

بالعودة إلى المرجعية التي استند إليها المجلس الوطني للمحاسبة في صياغة هذه المعايير، ومدى إلزاميتها القانونية بموجب المادة 17 من القانون 10-01 (الجمهورية الجزائرية، 2010)، فإن الهدف هو تبيان الهيكل التنظيمي لعملية "التقييس" في الجزائر وكيف تساهم هذه المعايير في توحيد لغة المهنة بين مختلف الممارسين، مما يقلل من تضارب الاجتهادات الشخصية في تنفيذ مهام الرقابة القانونية على الحسابات (المجلس الوطني للمحاسبة، 2016).

1.1 تعريف المعايير (NAA) والهدف من تبنيها:

تعرف المعايير الوطنية للتدقيق بأنها القواعد والمبادئ الأساسية التي يجب على المهنيين اتباعها لضمان جودة المصادقة على الحسابات. واستناداً إلى المادة 02 من المرسوم 11-24، يتولى المجلس الوطني للمحاسبة مسؤولية إعداد هذه المعايير ومواءمتها مع المعايير الدولية للتدقيق (ISA) بما يتناسب مع البيئة القانونية الجزائرية (الجمهورية الجزائرية، 2011ب).

تهدف هذه المعايير إلى حماية المهني عبر توحيد إجراءات العمل، وحماية الاقتصاد من خلال ضمان تقارير تدقيق ذات مصداقية عالية.

2.1 الهيكل التنظيمي للتقريب المعياري في الجزائر: تتم عملية التقريب عبر "لجنة تقريب أدوات التدقيق" التابعة للمجلس الوطني للمحاسبة.

وبموجب المادة 17 من القانون 10-01، فإن هذه المعايير تصبح ملزمة لجميع المهنيين فور نشرها في الجريدة الرسمية أو عبر القنوات الرسمية لوزارة المالية (الجمهورية الجزائرية، 2010). وتشمل هذه المعايير ثلاثة مستويات: معايير السلوك، معايير العمل الميداني، ومعايير إعداد التقارير.

2. مراحل إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق:

تم وضع المعايير الجزائرية حيز التنفيذ عبر أربع مجموعات رئيسية (وزارة المالية، 2016-2018):

- **المجموعة الأولى (فيفري 2016):** شملت المعايير (210، 505، 560، 580) وتناولت الاتفاق حول أحكام مهام التدقيق، التأكيدات الخارجية، والأحداث اللاحقة؛
- **المجموعة الثانية (أكتوبر 2016):** شملت المعايير (300، 500، 510، 700) وركزت على التخطيط، العناصر المقنعة، وتقرير التدقيق؛
- **المجموعة الثالثة (مارس 2017):** شملت المعايير (520، 570، 610، 620) وتناولت الإجراءات التحليلية، استمرارية النشاط، والاستعانة بالمدققين الداخليين أو الخبراء؛
- **المجموعة الرابعة (سبتمبر 2018):** شملت المعايير (230، 501، 530، 540) وركزت على وثائق التدقيق، السبر في التدقيق، وتدقيق التقديرات المحاسبية.

3- المقارنة بين المعايير الجزائرية والدولية:

- تختلف المعايير الجزائرية عن الدولية في التسميات والمصطلحات، لكنها تتشابه في المضمون.
- بعض الاختلافات الجوهرية تتعلق بالتفاصيل والتفسيرات، حيث تكون المعايير الدولية أكثر تفصيلاً كما يلي:

أ. أوجه التشابه:

- تطابق في العناوين والأرقام مثل NAA 210 و ISA 210؛
- اتفاق في المضامين الأساسية (مثل مسؤوليات المدقق في تقارير التدقيق).

ب. أوجه الاختلاف:

- التفصيل: المعايير الدولية أكثر شمولاً وتفسيراً.
- التعريفات: المعايير الدولية تخصص فقرات مستقلة للتعريفات، بينما تذكرها المعايير الجزائرية ضمناً.
- الجوانب المفقودة: بعض النقاط في المعايير الدولية مثل تفسير "الضمانات المعقولة" في ISA 700 غائبة في المعايير الجزائرية.